المعهد العربي للتخطيط
Arab Planning Institute

جسر التنمية

نحو فهم أفضل لدور المؤسسات في عملية التنمية

إعداد

د. عمر الجميلي

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والتاسع والستون - 2024
جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2024

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

المحتويـات

مقدمة 1

1. المؤسسات، المنظمات والتغيير المؤسسي - المفاهيم الأساسية 4

2. المؤسسات والتنمية: نماذج نظرية مختارة 9

3. ملاحظات حول المنهج المؤسسي في التنمية 17

4. الخاتمة 21

المراجع 23

نحو فهم أفضل لدور المؤسسات في عملية التنمية

إعداد: د. عمر الجميلي

مقدمة

أصبحت مقولة "المؤسسات مهمة" (Institutions matter) واحدة من المقولات شائعة التداول بين جمهور الاقتصاديين في وقتنا الحاضر، بحيث يمكن القول بأنها أمست بمثابة واحدة من المسلمات في الأدبيات المعاصرة (Tang, 2022). يلاحظ المتابع بأن هذه المقولة قد وقع عليها الاختيار لتكون عنوانًا للعديد من البحوث وأمتد الأمر ليشمل حتى عناوين بعض الخطب في عدد من المحافل الاقتصادية (أنظر على سبيل المثال Haldane، 2013). يعتبر البروفسور دوغلاس نورث (Douglass North) من الأوائل في استخدام تلك المقولة، وهو يعد أحد الرواد المؤسسين لمدرسة الاقتصاد المؤسسي الجديد [1] (New Institutional Economics)، حيث نشر مقالا بهذا العنوان في عام 1994 [2] .(North, 1994)

يمكن القول إن ذلك يعكس ما استطاع "الاقتصاد المؤسسي الجديد" تحقيقه من انتشاروقبول نتج عنهما تبوؤه لموقع مركزي في علم الاقتصاد، بالعكس مما كان عليه الحال في السابق حيث كان ينظر إليه باعتباره واحدًا من الفروع الهامشية (فويت،2017). يمكن أن تساق بهذا الخصوص عدد من الأدلة العملية، يأتي في مقدمتها الزيادة في عدد المطبوعات التي تستخدم مصطلح "الاقتصاد المؤسسي الجديد" سواء كان في العنوان أو الملخص أو الكلمات المفتاحية، والتي ازدادت من لا شيء على الاطلاق في عقد السبعينيات من القرن الماضي إلى 500 في المدّة 2000-2009 (للمزيد من التفاصيل أنظر و Menard and Shirley, 2014). كما حدثت زيادة في أعداد الاقتباسات أيضًا (فويت، 2017).

على نطاق آخر، يمكن اعتبار منح جائزة نوبل في الاقتصاد لأكثر من أسم من الأسماء المحسوبة على الاقتصاد المؤسسي الجديد خير دليل على أن قبوله قد تجاوز حدود الأوساط الأكاديمية حاصلاً بذلك على مكانة متقدمة في حقل العلوم الاقتصادية. نجد أن الاختيارقد وقع على عدد من الاقتصاديين - من بينهم

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول نشأة الاقتصاد المؤسسي بشقية القديم والجديد انظر (Rutherford, 1995).

[2] دوغلاس نورث (Douglass North) هو اقتصادي أمريكي (5 نوفمبر/تشرين 2، 1920 - 23 نوفمبر/تشرين 2، 2015) معروف بكونه باحث مجدد في التاريخ الاقتصادي، وقد حازعلى جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1993.

أول امــرأة اقتصادية تفوز بالجائــزة - لنيل جائــزة نوبل في الاقتصــاد ممن كانــت لهــم إسهامـات متميزة في هذا المجال.[3] وفي ذات السياق نجد أن في مقدمة الأسباب التي تقف وراء منح جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية لعام 2024 لكل من دارون أسيموغلو وسيمون جونسون وجيمس روبنسون (Daron Acemoglu, Simon Johnson and James Robinson) ، تتمثل في مساهمتهم في بيان أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات المجتمعية في ازدهار البلدان في الأمد الطويل.

نجد أن تحول الاقتصاد المؤسسي الجديد من الهامش إلى المركز، قد كان له حصة ليست بالقليلة فيما يتعلق باقتصاديات التنمية، بفضل حيازة الاقتصاد المؤسسي الجديد على اهتمام العديد من المنظمات الدولية، ويأتي في مقدمتها كل من البنك الدَّوْليّ وصندوق النقد الدُّوَليّ (Tang, 2011a; Chang, 2022). وقد تمثل نطاق الاهتمام في جانب منة عبرفتح العديد من المنظمات الدولية والإقليمية أبوابها ليلقى دوغلاس نورث (Douglass North) محاضرات حول دور المؤسسات في عملية التنمية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر محاضرة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية في أوربا عام 2002 (North, 2003). لقد انعكس ذلك الاهتمام في ان تبنت العديد من المنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدُّوَليّ وصندوق النقد الدُّوَليّ الأفكار المتعلقة بأهمية دور المؤسسات في التنمية، حيث نشرت العديد من المطبوعات الصادرة من تلك المنظمات (انظر على سبيل المثال تقرير التنمية عام 2002 بعنوان (Building Institutions for Markets). يمثل هذا الاهتمام نقلة نوعية في توجه تلك المنظمات الدولية بعيدًا عما يعرف بتو افق واشنطن وبرامج التكييف الهيكلي، عندما كان مبدأ "مقاس واحد يناسب الجميع" هو السائد في وقتها (انظر أمين، 2002)، وإن استمر في الوقت نفسه إعطاء ذات الاهتمام بدور القطاع الخاص في عملية النمو و التنمية، ولكن من خلال التركيز على مسألة حماية حقوق الملكية، كما سنشير لذلك لاحقا. وقد يكون على ضوء كل ما تقدم ان المقولة التالية هي التعبير الذي يصف العلاقة بين المؤسسات والتنمية بدِقَّة: "المؤسسات وبما لا يقبل الشك مهمة للتنمية الاقتصادية" (Voigt, 2012)

شمل الاهتمام أيضًا عددا من المنظمات الإقليمية ومراكز البحوث في المنطقة العربية، وتمثل ذلك في عدد من الإصدارات التي جاءت على أثر إقامة عدد من الندوات أو اجتماعات الخبراء (انظر على سبيل المثال إصداري المعهد العربي للتخطيط (الإمام، 2005، الطلافحة، 2013) كما قام المعهد المصري للدراسات الاقتصادية في وقت مبكر بتوزيع محاضرة مطبوعة لدوغلاس نورث (Douglass North) ضمن اصداراته

---

[3] لقد اشتملت قائمة الحاصلين على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية على الأسماء التالية مصنفة حسب تاريخ منح الجائزة:

Ronald Coase (1991) , Douglass North (1993), Elinor Ostrom (2009) , Oliver Williamson,(2009).

في عام 1998، والتي جاءت تحت عنوان "المؤسسات والتغيير الاقتصادي" (Institutions and Economic Change, 1998) (North). و اتسع الأمر ليتم تبنى منهج الاقتصاد المؤسسي الجديد في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه في عدد من البلدان العربية، كما نشرت عدد من البحوث ذات الصلة بتجارب التنمية في عدد من البلدان العربية وذلك باللغتين العربية والانجليزية.[4]

في الحقيقة، لا يمكن النظر إلى الاقتصاد المؤسسي الجديد بكونه مجالا واحداً من المعرفة لكونه قد توسع ليشتمل على عدد من الفروع (Nabli and Nugent , Lin and Nugent, 1989; 1998)، وأحد سمات ذلك التوسع انه حصل بشكل متسارع (Pejovich, 1999)، فيما يعتقد البروفسور Menard بأنه لايزال هنالك الكثير من المجالات والتي يستلزم البحث فيها (Menard, 2018).

إن أحد تلك الحقول الفرعية هو التاريخ الاقتصادي المؤسسي الجديد والذي يسلط اهتمامه على توفير اجابة للسؤال التالي: لماذا تنشأ وتبقى المؤسسات التي ينتج عنها أداء اقتصاديًا/سياسيًا ضعيفًا؟ بالرغم من أن هذا الفرع يدورجل اهتمامه على المؤسسات التي تقيمها الدولة، إلا أنه يحاول في الوقت نفسه بناء نظرية عامة عن الهيكل المؤسسي للدولة (انظر Furubotn and Richter، 2005). وسنقوم لاحقا بتناول عدد من النماذج التي تأخذ بهذا المنهج. ولكن من المهم القول بأن الإجابة عن التساؤل أعلاه لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال دراسة دور المؤسسات في تطورونمو البلدان والذي يدخل في نطاق اقتصاديات التنمية (انظر فويت، 2017).

تعنى هذه الورقة بتقديم مراجعة نقدية من خلال تناول أحد فروع الاقتصاد المؤسسي وهو المنهج التاريخي. وسيتم ذلك عبرتناول عدد من النماذج النظرية التي قدمت تفسيرًا مؤسسيا للتنمية، والتي ساهمت بالنتيجة في تقديم فهم مختلف لتجارب التنمية في البلدان المتقدمة والنامية. تنطلق الورقة من فكرة أن الرواج الذي استطاعت مدرسة الاقتصاد المؤسسي الجديد تحقيقه في داخل الأوساط الأكاديمية وخارجها لا يعني بالضرورة أن تلك المدرسة ليس لها البعض من جو انب القصور، والتي كانت ولا تزال موضع نقاش من قبل اقتصادي المدرسة نفسها (انظر على سبيل المثال Menard، 2001). وعليه فإن الوقوف على جو انب من ذلك القصور سيكون بلا شك مفيدا لمن هو معني بعملية التنمية في البلاد العربية من باحثين وراسمي السياسات.

---

[4] يلاحظ وجود عدد من المقالات المنشورة والتي تأخذ بالمنهج المؤسسي الجديد حيث قام باحثون من العراق و مصر و الجز ائر بتناول مواضيع تتعلق بالتنمية في البلاد العربية (انظر على سبيل المثال، الشربيني، 2020؛ مصباحي و محمدي، 2018؛ Matallah، 2020).

تنطلق الورقة من فكرة أن الرواج الذي استطاعت مدرسة الاقتصاد المؤسسي الجديد تحقيقه في داخل الأوساط الأكاديمية وخارجها لا يعني بالضرورة أن تلك المدرسة ليس لها البعض من جوانب القصور، والتي كانت ولا تزال موضع نقاش من قبل اقتصادي المدرسة نفسها.

أما باقي محتويات الورقة فإن القسم الثاني يوضح عددا من المفاهيم الرئيسية وفي مقدمتها المؤسسات والتغيير المؤسسي ويشمل ذلك الوقوف أيضا على طبيعة المنهج المعتمد في الاقتصاد المؤسسي الجديد، ثم يقدم الجزء الثالث عرضا موجزا لثلاث نماذج نظرية تندرج ضمن المنهج التاريخي، والتي عنيت بدراسة عِلاقة المؤسسات بالتنمية، ويتبع ذلك القسم الرابع الذي يناقش أهم الملاحظات على المنهج المؤسسي في التنمية. وتختتم الورقة بعدد من الملاحظات الختامية.

1. المؤسسات، المنظمات والتغيير المؤسسي - المفاهيم الأساسية

بالرغم من أن هنالك إقرار بأهمية الدور الذي تضطلع به المؤسسات في الاقتصاد والتنمية، كما بينا سابقًا، الا أننا نجد بالمقابل أكثر من تعريف لمفهوم المؤسسات (Raudla، 2019). ولأغراض هذه الورقة فإننا نستعين بواحد من أكثر التعاريف شيوعا، والذي ينص على أن المؤسسات "هي أي قيود يبتكرها البشر لتشكيل طبيعة تفاعلهم السياسي، الاقتصادي والاجتماعي مع بعضهم البعض" (North, 1991). وعادة ما يشار إلى المؤسسات بشكل مختصر بأنها قواعد اللعبة في مجتمع ما [5] (North, 1990) تلك القواعد بدورها تشتمل على قواعد رسمية (القانون الأساس او الدستور والقوانين وحقوق الملكية)، وأخرى غير رسمية (مثل الأعراف والتقاليد والمحظورات وقواعد السلوك الاجتماعي والعقوبات المجتمعية). يقصد بالقواعد غير الرسمية أنها غير مكتوبة ولكنها مفروضة من قبل مجموعات أو فئات معينة في مجتمع ما، وبالمقابل فإن القواعد الرسمية تكون مدونة وتفرض من قبل الدولة (Azfar, 2022).

[5] لابد من الإشارة هنا بأن التعريف الذي نتبناه يُعرّف المؤسسات بأنها قواعد اللعبة ، فيما هنالك تعريف آخر يعرف المؤسسات بأنها نتيجة اللعبة او المباراة (للمزيد من التفصيل انظر فويت،2017). ومن الجدير بالذكر بان Pejovich (1999) قام بوصف العلاقة بين اللعبة والقواعد على النحو التالي: "[إنه] طريق ذو اتجاهين تؤثر القواعد على طريق لعب اللعبة ولكنها بدورها تتأثر بالظروف الاقتصادية".

ويذهب (Dutt, 2011) الى القول بأن تعريف المؤسسات يفترض أن يتضمن ثلاث عناصر وهي: القواعد الرسمية والقواعد غير الرسمية والمنظمات من الأفراد والجماعات، وهو يعتقد بأن من المستحيل فهم أي أحد من تلك العناصر الثلاث ودورها في الاقتصاد بمعزل عن فهم الأخرين.

ولابد هنا من الوقوف عند مسألة مهمة تتعلق بوجود الكثير من التداخل في الجدل الدائر حول كلٍ من المؤسسات والحوكمة، وإن كان تعريف المؤسسات هو أوضح بكثير من الحوكمة ألا أننا نجد في الوقت نفسه عادة ما يتم استخدام المصطلحين بالتبادل.[6] وخير دليل على ذلك هو ان مؤشرات الحوكمة الخاصة بالبنك الدَّوْليّ تستخدم وعلى نطاق واسع باعتبارها ممثل (proxy) لقياس نوعية المؤسسات (Stevens and Dietsche, 2007) ولابد من الإشارة هنا بأن هذه الورقة تأخذ توجهًا مماثلاً لـ (Stevens and Dietsche, 2007) وذلك بأن يتم التعامل مع المؤسسات بكونها تشتمل على الحوكمة.

لقد ميز (North, 1990) بين كل من المؤسسات والمنظمات وذلك كون المؤسسات هي من يحدد قواعد اللعبة، فيما ان المنظمات أشبه ما تكون بفرق متنافسة تسعى للفوز باللعبة عبر الالتزام بقواعد اللعبة، أو في بعض الأحيان من خلال التجاوز أو عدم الالتزام بالقواعد النافذة للعبة.

ومن الضروري الإشارة أيضًا إلى ما هو المقصود بـ"تبعية المسار" Path dependency، لما له من أهمية عند التعامل مع الأحداث والتطورات التاريخية التي مرت او تمر على مجتمع أو بلد ما. تبعية المسار تتمثل، باختصار، في أن ما صدر يوم أمس من قرارات أو ما حصل من أحداث يؤثر بالنتيجة على القرارات والخيارات المتاحة اليوم، وهذه بدورها تؤثر على ما يحصل غدا (North, 1990). أي بتعبير أخر، أن "التاريخ ذا أهمية" ولا يمكن إغفاله عند التعامل مع الحاضر أو عند رسم المستقبل. استخدم North تبعية المسار في أعماله وذلك عند تناول الأسلوب الذي يتعامل به افراد مجتمع ما مع التحديات القائمة في بيئتهم الاجتماعية (للمزيد من التفاصيل انظر Zweynert, 2009).

"تبعية المسار" تتمثل باختصار في أن ما صدر يوم أمس من قرارات أو ما حصل من أحداث يؤثر بالنتيجة على القرارات والخيارات المتاحة اليوم، وهذه بدورها تؤثر على ما يحصل غدا، بتعبير أخر، أن "التاريخ ذا أهمية" ولا يمكن إغفاله عند التعامل مع الحاضر أو عند رسم المستقبل.

[6] للمزيد من التفاصيل حول مفهوم" الحوكمة " وما شهد من توسع في استخدامه انظر (Keping, 2018).

على وجه العموم، لابد من التمييز بين منهجين نظريين تم الأخذ بهما عند التصدي للقضايا المتعلقة بدراسة المؤسسات. قدمت Gagliardi, 2017 خلاصة بكلا المنهجين وكما يلي:

المنهج الأول: يقوم على أساس الأخذ بالمنهج المقارن وتنسب الريادة بهذا المجال إلى أعمال Aoki, 1996، الذي قام بالاستعانة بالمعلومات التاريخية مع استخدام مكثف لنظرية الألعاب. وبذلك نلاحظ أن المؤسسات وفقا لهذا المنهج هي حصيلة التوازن (Equilibrium) وفقا لما يعرف بنظرية الألعاب، حيث يتم التركيز على وجود حالة من الاعتماد المتبادل بين المجالات التي تشمل الاقتصاد، السياسة، الاجتماع والمنظمات. كما ان التركيز يشمل ايضا الاعتماد المتبادل بين المؤسسات والتي تربط بين حقول المعرفة تلك.

المنهج الثاني: يشار اليه بالمنهج التاريخي الذي ينسب إلى عدد من اقتصادي الاقتصاد المؤسسي الجديد ويأتي في مقدمتهم North, 1990، حيث إن المؤسسات تعرف باختصار بكونها قواعد اللعبة في مجتمع ما، كما أوضحنا في أعلاه، وهذا المنهج يقوم على عملية الدمج بين التاريخ الاقتصادي والنظرية الاقتصادية. ويتم التركيز بموجبه على كون مسار التنمية في المجتمعات يمكن فهمه عبر ما يعرف بتبعية المسار، حيث أن مسار مجتمع ما مشروط بماضي ذلك المجتمع. وأن المحتوى التاريخي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالتغيير المؤسسي.

لابد لنا هنا من التوقف عند ما هو المقصود بـ" التغيير المؤسسي". وفق (Libecap, 1989) هو ذلك التغيير المناسب في هيكل الحوكمة الذي يعزز بالنتيجة النمو الاقتصادي. وهنالك تعريف آخر يُعرّف التغيير المؤسسي بكونه" إحلال مجموعة من القواعد، السلوكيات والتوقعات الجديدة محل تلك القديمة القائمة" (Urban, 1997). أما Tang (2012) فينحى منحى مختلف حيث يرى أن عملية التغيير المؤسسي على وجه الاجمال يمكن فهمها بكونها عملية اختيار لبعض الأفكار والعمل على أن تأخذ شكل مؤسسات، وعادة ما يكون في صميم التغيير المؤسسي حصول تنافس بين الأفكار وصراع يدور حول من يمسك بالسلطة ليقوم بالتالي بإحلال القواعد الجديدة.

وقبل أن يتم الاسترسال في بيان انواع التغيير المؤسسي، نستكمل تلخيص Gagliardi (2017) للمنهج التاريخي، حيث انها بينت أيضا بأن المنهج المذكور يقوم أيضا على الجمع بين كلٍ من نظرية سلوك الفرد مع نظرية كلفة المعاملات. ويكون نتيجة ذلك بأن المؤسسات ستحدد طبيعة المعاملات والتي تحدد بالتالي مقدار او مستوى تكلفة المعاملات، وهذه بدورها تحدد مدى الجدوى وكذلك الأرباح المترتبة عند ممارسة نشاط اقتصادي معين. وتختم تلخيصها بالقول بأنه في ظل هكذا آلية فإن المؤسسات هي المحدد الذي يقف وراء الأداء الاقتصادي في الأمد الطويل.

بالعودة إلى مفهوم التغيير المؤسسي، نجد أن North (1990) ميَّز بين نوعين من التغيير. الأول، التغيير المؤسسي التدريجي الذي يأخذ مدى زمني لحصول التغيير والذي يحصل عادة بشكل تراكمي ناتج عن عدد من التغييرات الصغيرة. أما النوع الثاني فهو يحصل بشكل مفاجئ او منقطع. وفي هذا الصدد بيَّن North بأن الثاني يمثل عادة الاستثناء وليس القاعدة، وضرب أمثلة على ذلك مثل غزو عسكري او ثورة شعبية لتتغير إثر ذلك القواعد الرسمية بشكل جذري بين ليلة وضحاها. أورد North (1990) عددا من الأسباب لحصول هكذا تغيير مؤسسي منها الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والأعاصير والزلازل، وهنالك التغييرات والتي هي من فعل الإنسان مثل الحروب والفتوحات والثورات.

كان الإمام (2005) قد أشار إلى مسألة مهمة تتعلق بالتغيير المؤسسي -يبدو انه يقصد بها التغيير المؤسسي المتدرج تحديدًا- حيث بين بأن هنالك من يعتقد بأن التغيير المؤسسي يحصل نتيجة لكون المنافع المتحققة تفوق التكاليف المترتبة عن التغيير. واستطرد في ذلك مؤكدا بانه ليس بالضرورة أن يكون الأمر كذلك حيث أورد في هذا الصدد تحفظان. الأول، هو أن جماعات المصالح تدفع باتجاه تغيير مؤسسي ما بالرغم من كون الكلفة المترتبة من جراء ذلك التغيير أكبر من العائد المجتمعي المتحقق وذلك بقصد خدمة مصالحها الخاصة ليس إلا. الثاني، هو أن التغيير المؤسسي ليس عملية ميكانيكية محضة وممكنة التطبيق دون معوقات، حيث يدخل فيها طبيعة المجتمع وأرثه الاجتماعي والتاريخي، ثم أن ذلك قد يجعل من المؤسسات صعبة أو غير قابلة للتغيير.

إن التحفظان المشار لهما يمكن إسقاطهما على الحالة العراقية وذلك فيمَا يتعلق بحقوق ملكية الأراضي الزراعية في الحقبة الملكية (1922-1958)، والتي لعبت في وقتها جماعة المصالح (Interests Group) [7] من كبار الملاك دورا كبيرا في الحيلولة دون مرور قانون إصلاح زراعي يقلص أو يضع حدودا على ملكياتهم من الأراضي. الأمر الذي حدى بالحكومات المتعاقبة في وقتها إلى تبني منهج مهادن يقوم على فكرة استصلاح الأراضي غير المستغلة وتوزيعها على صغار الفلاحين (El-Joumayle and Yousif, 2019). وبالمقابل نجد أن الأخذ بقانون الإصلاح الزراعي في أيلول/سبتمبر من عام 1958 بعد تغيير 14 تموز /يوليو 1958 وإعلان الجمهورية، لم يقُد إلى النتائج المرجوة لجملة من الأسباب قد يكون أحدها هو طبيعة الأواصر العشائرية

[7] يمكن تعريف مجموعة المصالح بأنها (تكتل مجموعة من أفراد المجتمع تجمعهم روابط معينة سواء كانت طبقية أو مهنية أو دينية أو ثقافية، ولهم مصالح وأهداف مشتركة يسعون إلى تحقيقها عبر التأثير والضغط على مؤسسات النظام السياسي).

وما يمتلكه شيخ العشيرة من سلطة اعتبارية/اقتصادية في الريف العراقي كونه يمارس دورا في تنظيم شؤون العشيرة وحل النزاعات من جهة ودور المنظم لشؤون الإنتاج الزراعي، حيث أن العشيرة اصبحت وحدة إنتاجية متخصصة بالزراعة من جهة اخرى، في الوقت الذي عملت قوانين الإصلاح الزراعي على أضعاف تلك الأواصر.

بيَّن Engermand and Sokoloff (2008) وجود عدد من العوامل التي تؤثر على مسار تطور المؤسسات والتي تتمثل في الآتي:

(أ) التغييرات الحاصلة في عقلية الفرد/المجتمع بفعل عوامل خارجية تحصل من جرّاءِ تغيير في المعتقد الديني أو الموقف من فكرة العَلمانية.

(ب) النتائج المترتبة على اندلاع نزاع عسكري وحصول تغيير في السلطة سواء بفعل تدخل خارجي او تغيير ثوري داخلي والذي يترتب عليه تغيير في ميزان القِوَى السياسية.

(ج) التدخل غير العسكري عبر النفوذ والانفتاح على جهات أجنبية مما ينعكس جزئيًا في حصول تحسينات في وسائل النقل والاتصالات.

لابد من الإشارة هنا أنه بالرغم من وجود عدد من المحاولات والتي ساهمت في تفسير التغيير المؤسسي الا انه يمكن القول بأن الباحثين في مجال الاقتصاد المؤسسي الجديد لم يقدموا لحد الان نظرية عامة لاقت قبولًا في الأوساط الأكاديمية يمكن أن تُفصل في كيفية حصول التغيير المؤسسي (انظر على سبيل المثال و Tang, 2012). ويبدو أن ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى التعقيد الذي يتعلق بمتابعة وبيان تأثير أكثر من عامل يقف وراء حصول التغيير المؤسسي. ومع ذلك فإن التغيير المؤسسي يحتل مكانة مركزية في التحليل المؤسسي (للمزيد من التفاصيل انظر Kingston and Caballero, 2009)

يمكن القول بأن الباحثين في مجال الاقتصاد المؤسسي الجديد لم يقدموا لحد الان نظرية عامة لاقت قبولًا في الأوساط الأكاديمية يمكن أن تُفصل في كيفية حصول التغيير المؤسسي.

2. المؤسسات والتنمية: نماذج نظرية مختارة

في هذا القسم نقوم أولا ببيان مفهوم التنمية وفقا للمنهج المؤسسي الجديد ثم ننتقل بعد ذلك للوقوف على عدد من النماذج النظرية.

1.2 علاقة المؤسسات بالتنمية

إن السؤال المركزي الذي شغل الباحثين في مجال اقتصاديات التنمية الذي حاولوا تقديم إجابة له دار حول ماهية الأسباب التي تقف وراء وجود اختلافات كبيرة في مستويات المعيشة بين بلدان العالم المختلفة. وهذا السؤال بما يحمل من تحدي كان ولا يزال يبحث عن إجابة سواء بين المتخصصين في اقتصاديات التنمية أو عند راسمي السياسات التنموية. وفي هذا السياق نجد أن عددا من الاقتصاديين المنضوين تحت لواء الاقتصاد المؤسسي الجديد قد حاولوا بدورهم تقديم إجابة لذلك السؤال من خلال تفسيرات تركز على تأثير المؤسسات وذلك في الأمد الطويل.

قام Nabli and Nugent (1989) بتوصيف طبيعة العَلاقة بين التنمية الاقتصادية والنمو على النحو التالي: "يمكن اعتبار التغيير المؤسسي في قلب عملية التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، مما يوفر الحلقة المفقودة بين التنمية والنمو". ومن ذلك يتبين بأنه ينظر إلى التغيير المؤسسي باعتباره أمرا محوريًا في عملية التنمية، حيث تعرف التنمية بكونها حاصل نتيجة النمو الاقتصادي والتغيير المؤسسي المناسب، حيث يمهد التغيير المؤسسي الطريق لتغيير مؤسسي مناسب (Toye, 1995). وفي ذات السياق ذهب Nabli and Nugent (1989) إلى أن المؤسسات جزء من الهيكل الاقتصادي، وتحليلها سيضيف العنصر المطلوب لفهم العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية.

"يمكن اعتبار التغيير المؤسسي في قلب عملية التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، مما يوفر الحلقة المفقودة بين التنمية والنمو".

ولابد من الإشارة هنا بأن ليس كل تغيير مؤسسي يقود بالضرورة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، حيث يمكن أن يكون سببا في حصول نتيجة معاكسة. وفي هذا الصدد يلخص (Eggertsson, 1997) آثار التغيير المؤسسي على الاقتصاد بالقول: "قد يؤدي التغيير المؤسسي إلى تحريك الاقتصاد بعيدًا عن هيكل مؤسسي كفء (يعزز الثروة) أو في اتجاه هكذا هيكل".

كون أن التغيير المؤسسي ينتج عنه إحلال مجموعة من المؤسسات القائمة بأخرى جديدة وتوفير متطلبات تشغيل هذه الجديدة فقد يترتب عليه تكاليف أو خسائر اجتماعية. أما إذا كانت عملية التغيير تحدث بشكل متكرر والتي تأخذ سمة التسرع غير المدروس فإن ذلك يخلق بالنتيجة أجواء من عدم اليقين، وبذلك ستضعف القدرة على التنبؤ، وهو الشيء الذي يوفره وجود المؤسسات.

كـون أن التغييـر المؤسـسـي ينـتج عنـه إحـلال مجموعـة مـن المؤسسـات القائمـة بـأخرى جديـدة وتوفير متطلبات تشغيل هذه الجديدة، فقد يترتب عليه تكاليف أو خسائر اجتماعية.

يعود Eggertsson (1997)، ليبين أيضا بان معدل النمو الاقتصادي يتحدد بمجموعة متنوعة من العوامل والتي تشتمل على الموارد الاقتصادية بشقيها البشرية والطبيعية ومخزون المؤسسات والمعرفة ورأس المال المادي. بينما هنالك عوامل أخرى تشكل الأداء الاقتصادي وهي السياسات المعتمدة في الظروف الاستثنائية والأحداث السياسية الخارجية والداخلية. ومن ذلك يتضح بأن الاقتصاد المؤسسي الجديد قد ركز على البيئة الاقتصادية بمجملها بدلا من أن يقتصر نطاق الاهتمام فقط على الموارد الاقتصادية والتكنولوجيا، ومن خلال تلك البيئة الاجتماعية يمكن للمؤسسات - الهياكل الاقتصادية والاجتماعية – من تسهيل أو إعاقة الأنشطة الاقتصادية المنتجة (Kohn، 2009). وفي هذا الصدد فقد أورد Engermand and Sokoloff (2008) ملاحظة تتعلق بقدرة عناصر الهياكل المؤسسية من التكيف مع الظروف المختلفة باعتبارها واحدة من أهم العناصر إن لم تكن أهمها، بدلا من تلك التي تحافظ على وجود مجموعة محددة من السياسات، وأن وجود هكذا مرونة هي العامل الرئيس الذي يقف وراء تحقيق النمو الطويل الأجل North (1996).

بالمقابل يتضح أن Boettke and Fink (2011) يعتقدان بأن القواعد الأساسية للحوكمة، هي من تحدد كيف أن توفير الحماية للفرد والملكية الخاصة لهما بالمقام الأول التأثير على ازدهار المجتمعات. فيما أن الفاعلين السياسيين أو تلك السياسات التي يتم الأخذ بها في أطار القواعد النافذة للحوكمة لها بلا شك أثار في تنمية البلد، ولكنها تأتي من حيث درجة التأثير بالمرتبة الثانية. وهما بذلك يضعان موضوع الملكية الفردية وحمايتها بالمقدمة. وسيتم تناول هذه النقطة بشيء من التفصيل عند تناول الملاحظات حول المنهج المؤسسي في القسم الرابع.

2.2 مراجعة موجزة لنماذج نظرية مختارة

إن تحـديات تحقيـق النمـو الاقتصـادي و إقامـة أنظمـة سياسـية تـؤمن بالتـداول السـلمي للسـلطة في الـدول الناميـة كانـت ولا تـزال تأخـذ مكانـا في العديـد مـن الأدبيـات المعنيـة باقتصـاديات التنميـة. في هـذا الخصـوص نجـد Glaeser وآخـرون (2004) قـد بينـوا بأنـه يمكـن حصـر ذلـك في منهجين يحمل كلا منهما رؤية مختلفة حول من يأتي أولا عند المباشرة بعملية التنمية وهما:

الأول يقـوم علـى أن قائمـة الأولويـات تتمثـل في الحاجـة لإقامـة الديمقراطيـة مـن خـلال إجـراء الانتخابـات، بالإضـافة إلى فـرض عـدد مـن الضـوابط الأخـرى على عمـل السـلطة التنفيذيـة

المتمثلة بالحكومة، كون ذلك سيوفر آلية للحفاظ على حقوق الملكية الفردية، وعندما تكون تلك المؤسسات السياسية قد حدد دورها، يتم بعد ذلك الاهتمام بالاستثمار في رأس المال المادي والبشري. ومن المتوقع أن ينتج عن ذلك حدوث النمو الاقتصادي.

أما الثاني فإنه يرى بأن الحاجة تكمن في حصول تراكم رأس المال المادي والبشري أولا لكي يتحقق النمو، وأن ذلك ممكن الحصول، ولكن ليس بالضرورة في ظل نظام ديمقراطي تعددي، بشرط أن يتبنى النظام السياسي القائم منهج اقتصاد السوق، وهو بذلك يقوم على اعطاء أهمية لاختيار السياسات بدلا من التركيز على وجود محددات سياسية مسبقة تفرضها آليات النظام الديمقراطي التعددي. وهذا يعني - من وجهة نظر البلدان النامية- بأن الديمقراطية وما تتبعها من تطورات مؤسسية هي نتيجة لكل من التطور في مستوى التعليم والارتفاع في مستوى المعيشة وليستا السبب وراء حصول ذلك.

إن تحديات تحقيق النمو الاقتصادي و إقامة أنظمة سياسية تؤمن بالتداول السلمي للسلطة في الدول النامية كانت ولا تزال تأخذ مكانا في العديد من الأدبيات المعنية باقتصاديات التنمية.

يصطف وراء كلتا الرؤيتين كمٌ ليس بالقليل من الأدبيات المؤيدة لكل منهما، ولكن من الضروري الإشارة بأن الرؤية الأولى هي التي طبعت أدبيات الاقتصاد المؤسسي الجديد (راجع Glaeser وآخرون، 2004). نجد أن تلك الرؤية قد امتدت لتشمل أيضا البلدان الغنية بالثروات الطبيعية وعلى رأسها النفط الخام، حيث تم الربط بين تحقيق نتائج تنموية تتأتى من توافر احتياطيات كبيرة مع كون المؤسسات القائمة حسنة الاداء، وهي تتأتى من فكرة بأن المؤسسات تضع قيودا على من يمسك بالسلطة السياسية (Stevens and Dietsche, 2007).

كذلك، يظهر أن الرؤية الأولى تعطي الأهمية للعامل السياسي بشكل رئيس لما له من تأثير على بناء المؤسسات وتحقيق التنمية (وسيتم الوقوف عند ذلك بشيء من التفصيل عند مراجعة عدد من النماذج المختارة). يمكن القول في هذا الصدد بأن امتلاك مؤسسات حسنة الاداء في بلد ما يقلل من قدرة السياسيين على استخدام الزبائنية (Patronage) في التأثير على نتائج الانتخابات، وبالمقابل عندما تغيب تلك المؤسسات أو تكون ضعيفة فإنها ستوفر لهؤلاء السياسيين فرصة للهيمنة على السلطة وما يمكن أن يترتب عن ذلك من اثر سلبي على الدخل القومي (Stevens and Dietsche, 2007). بعبارة اخرى، إن المنهج المؤسسي يرى

بأن السياسات الاستثمارية المحققة للنمو هي إحدى النتائج المترتبة عن فرض قيود على من يتولى مسؤولية السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة (Glaeser, et al, 2004).

أشار North (1995) إلى أهمية تناول البعد السياسي في أحد كتاباته المبكرة والتي كان موضوعها معني بالتنمية في البلدان النامية: "إن البحث في نطاق الاقتصاد السياسي الجديد (تطبيق الاقتصاد المؤسسي على السياسة)، قد ركز بشكل كبير على الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان المتطورة الأخرى. في حين أن هنالك الكثير مما هو معروف حول سمات الأنظمة السياسية في العالم الثالث، إلا أن هنالك القليل جدا من النظرية حول الأنظمة السياسية في تلك البلدان".

في وقت لاحق بين North (2003) بأن المؤسسات الاقتصادية تشكل العالم الذي نعيش فيه وهذه المؤسسات مستمدة من المؤسسات السياسية، فيما ان القواعد الاقتصادية للعبة يقوم بوضعها النظام السياسي وهذا يتعلق بحقوق الملكية على وجه الخصوص. أما Opper (2008) فقد أشارت بدورها إلى حقيقة أن العديد من البحوث المنجزة في إطار الاقتصاد المؤسسي الجديد قد تناولت بالدراسة الدول المتقدمة، وهذا يعني بأن هنالك حاجه للمزيد من العمل البحثي الذي يسلط الضوء على التغييرات المؤسسية في الأنظمة السياسية المختلفة ليشمل مناطق اخرى من العالم وبالشكل الذي يوسع نطاق التحليل ليشمل بلدان العالم النامي.

يرى المنهج المؤسسي أن السياسات الاستثمارية المحققة للنمو هي إحدى النتائج المترتبة عن فرض قيود على من يتولى مسؤولية السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة (Glaeser, et al., 2004).

في هذا السياق يظهر أن عددا من البحوث والتي جاءت لاحقاً، قد سعت لتقديم عدد من التفسيرات المؤسسية لعملية التنمية، وذلك عبر التركيز على الجانب السياسي للمؤسسات التي تدعم حصول النمو، او بتعبير آخر كيف أن المؤسسات السياسية تؤثر على صيرورة وتطور المؤسسات الاقتصادية.

في هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى ثلاث مساهمات متميزة، والتي لاقت ولاتزال صدى كبير في الأوساط الأكاديمية والمؤسسات المعنية بالتنمية في البلدان النامية. وكون إن تلك الأعمال تحمل رؤى رصينة فلابد من الوقوف عند كل واحدة منها ولو بشيء من التفصيل.

1.2.2 نموذج North-Wallis and Weingast. (2009)

ينطلق النموذج من أن المؤسسات تختلف في أدائها في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية، ولتفسير ذلك الاختلاف فقد جعل من مشكلة "العنف المنظم" في صلب موضوع التنمية. وهو ينطلق بذلك من أن هيكل المؤسسات وما يرتبط بها من حوافز مادية قادرة أن تضع حدودا لظاهرة العنف في المجتمعات الإنسانية.

وفي هذا الصدد ميز المؤلفون بين نوعين رئيسين من الأنظمة الاجتماعية الموجودة في العالم المعاصر والتي تسيطر بموجبها على العنف في المجتمع. الأول، هو "نظام الدخول المقيد"، وفي هذا النظام لا يوجد شخص أو مجموعة واحدة تحتكر العنف، ويتم السيطرة على العنف عبر وضع قيود على المنظمات الاقتصادية والسياسية وبالتالي في خلق الرِّيْع. ويتم توزيع ذلك الرِّيْع على الجماعات المؤثرة أو القوية في المجتمع كحافز يدفع تلك المجموعات إلى أن تنحى إلى تبني سلوك سلمي عند التعامل مع النظام القائم. يعتقد المؤلفون أن هذا هو واقع الحال الموجود في الدول النامية في الوقت الحاضر ويشمل ذلك أيضا تلك المجتمعات التي امتهنت الزراعة في حقب زمنية سابقة من التاريخ الإنساني.

يميز المؤلفون بين ثلاث أنواع داخل نظام الدخول المقيد وهو: "الهش": حيث إن التحالف المهيمن القائم لا يمتلك مقومات القوة التي تجعل منه بالتالي ضعيفا في مواجهة كلا من العنف الداخلي والخارجي. أما النوع الآخر فهو "الأساس": والذي تتوفر فيه عناصر الرسوخ والاستقرار في الائتلاف بالمقارنة مع السابق وفيها توجد منظمات غير حكومية، ولكنها ترتبط بالائتلاف القائم والحكومة. أما النوع الثالث فهو "الناضج": وفيه يقوم الائتلاف المهيمن بدعم منظمات مختلفة خارج وداخل الحكومة. ومع ذلك فتوجد حدود حيث يعمل التحالف المهيمن على خلق ريع ليحافظ على موقعه ويحد من المنافسة ويمنع من حصول العنف.

أما الثاني فهو "نظام الدخول المفتوح"، والذي تسود فيه ثلاث شروط أساسية تجعل من العلاقات الشخصية بين النخب غير شخصية من خلال سيادة القانون ودعم المنظمات العامة والخاصة على وجه المساواة ووجود سيطرة سياسية على المنظمات ذات القدرة على فعل العنف. وهذا يحصل عندما تصل النخب السياسية إلى مرحلة تدرك فيها أن من مصلحتها أن يحصل توسع في التبادل ولا يكون ذلك مقتصرًا على الروابط الشخصية وإنما يشمل الروابط غير الشخصية وسيادة مبدأ القانون الذي يطبق على الجميع.

في الوقت الذي يقدم النموذج وصفا مفيدًا لعملية الانتقال من الهش إلى الأساسي وإلى الناضج، ولكن ذلك لا يمنع في الوقت نفسه أن تأخذ تلك الحركة اتجاهًا غير خطي يقوم على أساس العودة إلى الوراء أو أن تكون الحركة إلى الوراء قبل العبوروالوصول إلى نظام الدخول المفتوح.

2.2.2 نموذج Acemoglu and Robinson (2012)

تمثل نقطة الانطلاق في نموذج Acemoglu and Robinson (2012، 2019) من أن المؤسسات هي من يقف وراء حصول النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق فإنهما يفصلان بين نوعين من المؤسسات وهما المؤسسات السياسية والمؤسسات الاقتصادية، التي يفترض بهما أن تحققان شرط كونهما جامعة Inclusive. ونجد أن نقطة البداية هي وجود المؤسسات السياسية الجامعة، والتي تقوم على أساس وجود التعددية السياسية ومشاركة المواطنين في الانتخابات وسيادة سلطة القانون مع وجود نوع من المركزية السياسية بالشكل الذي يحقق فرض النظام وسيادة سلطة القانون. ثم يعزز الباحثان ذلك بفكرة أساسية وهي أن المؤسسات الاقتصادية تحدد سياسيًا، وهي التي بدورها تحدد إمكانيات أو فرص النمو. بتعبير آخر فإن طبيعة المؤسسات السياسية والتوزيع الأولي للموارد الاقتصادية تحدده السلطة السياسية سواء قانونيًا او فعلياً والتي ينشأ عنها بالتالي نوع من التوازن السياسي. وهذا التوازن السياسي هو الذي يحدد الترتيبات المؤسسية القائمة وكيف تعمل المؤسسات الاقتصادية. وهنا لابد من الإشارة إلى أن المؤلفان استخدما مصطلح نقطة تحول (Critical Juncture) والذي يقصد به " بأنها تلك الأحداث الرئيسية والتي يترتب عليها تغيير في التوازنات السياسية والاقتصادية القائمة في مجتمع ما اوعدة مجتمعات ,Acemoglu & Robinson) (2012

أما المؤسسات الاقتصادية الجامعة فهي توفر ضمانة لحقوق الملكية الفردية وعمل الأسواق والتي تسمح أيضا بدخول الشركات الجديدة، مع وجود الدعم الحكومي للأسواق عبر تنظيم العقود و انفاذها، وتنظيم الأسواق وتوفير السلع العامة ويشمل ذلك توفير فرص التعليم للسكان. وهنالك بالمقابل المؤسسات السياسية التي تكون استخراجية (Extractive) والتي تتمثل في حصر السلطة السياسية بيد نخبة محدودة من السياسيين في وَسَط غياب للتعددية السياسية، فيمَا يترتب عنها إيجاد مؤسسات اقتصادية استخراجية تكون فيها حقوق الملكية غير آمنة مع وجود محددات تنظيمية سواء بشكل قوانين أو تعليمات تحول أو على أقل تقدير تعرقل من عملية الدخول إلى السوق. ويبينان أنه حتى لو حصل نمو في ظل هكذا مؤسسات فإن ذلك النمو لا يتسم بسمة الاستمرارية و إنما يكون لفترة زمنية وأن الفائدة المتحققة من ذلك النمو تخص فئة أو فئات معينة ولا تعم الفائدة لتشمل غالبية السكان.

وقد أوردا بهذا الصدد العديد من الأمثلة من خلال الاستعانة بالتاريخ الاقتصادي وذلك بتقديم مراجعة تاريخية تفصيلية للعديد من تجارِب التنمية حول العالم. ونجد أن واحدة من اهم الصور التي حاولا أن يدللا بها على صحة ما ذهبا إليه، هو مقارنة مسار التنمية ونتائجها في بلدين مثل كوريا الجنوبية مقارنة بو اقع حال كوريا الشِّمالية. وهما بذلك يقللان من أهمية الموقع الجغرافي في تطور البلدان (Yousif and El-Joumayle, 2022).

هنا نجد من الضرورة الإشارة على أن هنالك العديد من الأدلة التاريخية التي تشير إلى أن حصول النمو يمكن أن يحدث أو على أقل تقدير يبدأ في ظل أنظمة استبدادية وهذا ما حصل في كوريا الجنوبية نفسها قبل التحول الديمقراطي، ولكن لابد من القول بأن ما شهدته كوريا الجنوبية من نمو وتنمية لا يمكن عزله عن العلاقات الخاصة بدول العالم المتقدم ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بفعل ظروف الحرب الباردة. إن ذلك يدعونا الا ننسى الإشارة إلى دور العوامل الجيوسياسية، التي يمكن أن تساهم في رسم مسار بلد ما وتطوره اقتصاديا او العكس، وعليه يمكن القول بأن ما حققته كوريا الجنوبية من نمو وتقدم لا يمكن فصله عما حصلت عليه من دعم سياسي و اقتصادي فرضته ظروف الحرب الباردة في وقتها وطبيعة العلاقات التي ربطتها ولاتزال مع الولايات المتحدة الأمريكية، وما ترتب بعد ذلك من بعد انهيار الاتحاد السوفيتي من فتح لأبواب العولمة. فكان لكل ذلك اثارا إيجابية على الاقتصاد الكوري لا يمكن انكارها، وترتب على ذلك إمكانية الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي أتاحت في وقت لاحق فرص التطور في الصناعات الإلكترونية وبالتالي امكانية التنافس على موقع الصدارة عالميا كما هو حاصل حاليا بالنسبة لشركة صناعة الهو اتف النقالة سامسونج (Samsung). والعكس بالنسبة لكوريا الشمالية التي اخذت مسارا مختلفا تماما يتبنى الشيوعية وتعيش في ظل اقتصاد مخطط مركزيا يعطي أولوية للتسلح ويعيش في عزلة شبة تامة عن العالم الخارجي.

يتضح أن ذلك التفسير ينطبق ايضا ولو لحد ما على معدلات النمو المرتفعة في العراق في عقد السبعينيات من القرن الماضي، وأن كان ذلك النمو مدفوعا بإيرادات النفط الخام المرتفعة في وقتها. مع ذلك لا يمكن غض البصر عن أن النمو المتحقق كانت له ايضا اثارا اجتماعية و اقتصادية إيجابية ملموسة، في الوقت الذي كان النظام السياسي يأخذ منهجًا لا يؤمن باي شكل من أشكال المعارضة السياسية. ولكن كان للعامل الجيوسياسي وبالتحديد ما فرضته الثورة الإير انية من و اقع جديد في منطقة الخليج ودخول العراق في حرب امتدت لثمان سنوات مع إيران دورا مؤثرا في تغيير مسار التنمية في العراق، وإن كان ذلك لا يخلي

مسـؤولية المؤسسـة السياسـية القائمـة وقتئـذ مـن تبنى سياسـة لـم تحـاول تجنـب الـدخول في نزاعـات مسـلحة مـع دول الجـوار. وكـان مـن نتـائج ذلـك حصـول اضـرار كبيـرة أصـابت الاقتصـاد العراقي والمنطقة ككل. (El-Joumayle, 2016)

3.2.2 نموذج Bates (2017)

في الوقـت الـذي انطلـق Bates في تحليلـه للأحـداث التاريخيـة وبالتحديـد مـن خـلال المقارنـة بـين تجربتي فرنسـا و إنجلترا، فـإن المنهجيـة المتبعـة يغلـب عليهـا أمـران. الأول انـه يعطـي أهميـة لـدور كـل مـن السـلطة والسياسـة والنزاعـات مـن جهـة، والثـاني انـه يميـل إلـى أتبـاع أسـلوب مقـارن عنـد الوقـوف على تجـارب البلـدان محـددًا نقـاط القـوة والنجـاح عنـد أحـدهما مقارنـة بـالآخر، وبـالأخص فيمَـا يتعلـق بفرنسـا و إنجلترا. وبـذلك فهـو يعتمـد مـنهج الاقتصـاد السياسـي للتنميـة الذي ينطلق من أساس تاريخي.

قام Bates مقارنة تجربة إنجلترا وفرنسا في القرن الثامن عندما كانا يعيشان في ظل حالة من النزاع حول حقوق ملكية الأراضي في ظل وجود الاقطاعيات، والايرادات المتحققة من الأراضي والنزاعات الدائرة حول السلطة. وهنا يقف عند ما يسمى ب "التحول العظيم"(Great Transformation)، عندما حصل تحول من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي في المدينة والذي جاء بفعل التغيير التكنولوجي في الزراعة، وبذلك فهو يرى أن الثورة الزراعية قد وضعت الأساس لحصول الثورة الصناعية. ويشير بهذا الصدد إلى توجه انجلترا إلى تنمية الريف وذلك عن طريق الاستثمار، فيمَا أن فرنسا كانت مهتمة بالتصدير وذلك بقصد تحقيق منافع لملاك الأراضي وأصحاب النفوذ الفرنسيين، وفي الوقت الذي كانت إنجلترا تتبنى سياسات تدعم الابتكار، كانت فرنسا معنية بتوزيع المنافع بشكل أراضي على أصحاب النفوذ والسلطة.

ينتقـل بعـد ذلـك في التحليـل ليتنـاول دراسـة تجـارب بلـدان أفريقيـة بعينهـا مثـل كينيـا وزامبيـا، حيـث سـلط الاهتمـام على دور السياسـة في تشـكيل الاقتصـاد ومـن ضـمن ذلـك نـاقش مسـألة مهمـة تتعلـق بـالإرث الاسـتعماري الـذي سـاهم في تشـكيل تلـك البلـدان في العصـر الـراهن، وكـان لـه أثـر على مسـار التنميـة فيهمـا. وضـرب في ذلـك مـثلًا يتعلـق بتوزيـع ملكيـة الأراضـي الزراعيـة. وبـين بـأن سـيطرة العوائـل المتنفـذة على المـوارد الاقتصـادية في إطـار الدولـة قـد خلـق عائقـا يحـول دون تحقيق التنمية، كون أن هؤلاء لا يمكن أن يحققوا كلا من الأمن والرخاء في ذات الوقت.

ودون الخوض تفصيلًا فيما تناوله Bates، إلا انه يمكن القول عموما بأن ما قدمه يوفر مجالا للبناء عليه عند دراسة الحالة العراقية على سبيل المثال، كون أن الاقتصاد العراقي اعتمد على الزراعة بالدرجة

الأولى حتى بداية الخمسينات من القرن الماضي. ونجد ان الملكيات الزراعية الكبيرة كانت أحد أشكال الملكيات السائدة في وقتها (Batatu, 1978) وأن الخوض في ذلك يتطلب متابعة التطورات ولفترة زمنية طويلة.

في الختام لابد من الإشارة إلى نقطة جوهرية وهي أن تلك الأعمال تشترك بكونها تتعامل مع التاريخ، أي تستعين بالمادة التاريخية بهدف فهم عملية التنمية المعاصرة (Bates, 2017). وبذلك فهي تقر بأهمية التاريخ في فهم الحاضر وتشكيل المستقبل، ولكنها في الوقت نفسه تعطي أهمية كبيرة للعامل السياسي في تنمية البلدان وتطورها. والأمر الثاني أن النموذجين الثاني والثالث يعطيان أهمية للتغير المؤسسي في تطور البلدان وان اختلفت التسميات (التحول العظيم أو نقطة تحول) فيما أن النموذج الأول يعطي أهمية قصوى لموضوع العنف في المجتمعات الإنسانية وكيفية السيطرة عليه.

3. ملاحظات حول المنهج المؤسسي في التنمية

ينتقل هذا القسم إلى عرض عدد من الملاحظات على الاقتصاد المؤسسي الجديد، المستمدة من جملة من المراجعات والردود التي وردت من قبل المتخصصين. إن واحدة من المساهمات المهمة بهذا الصدد تعود إلى البروفسور Ha-Joon Chang من جامعة كامبردج (Cambridge)، والتي جاءت بشكل مقالتين واحدة تبعت الأخرى (Chang, 2011a; 2011b). لقد جاء عرض جزء من تلك الأفكار الواردة في المقال الأول بشكل ورقة عمل كتبت قبل ذلك بأعوام (Chang, 2006). سنحاول الوقوف هنا على أهم ما جاء في تلك المراجعة النقدية محاولين أيضا تضمين عدد من الردود عليها ومن ثم الإشارة إلى ما قدم Chang من توضيح لاحقا لوجهة نظره، والتي جاءت في بعض الاحيان بشكل ردود تتسم بقدر من الحدة على منتقديه (انظر Chang, 2001b) .

لابد من الإشارة هنا بأن Chang قد وضح الهدف الرئيس من مقالة هو تقديم مراجعة نقدية للفكر المؤسسي السائد المعني بطبيعة العَلاقة بين المؤسسات والتنمية، وقد تناول بالنقاش الفكرة التي تقوم على أن المؤسسات التي تعظم من حرية السوق وتوفر الحماية المطلوبة للملكية الخاصة هي الأفضل لتحقيق التنمية الاقتصادية. وهنا لابد أن ننوه بأن ذلك النقاش لا يعبر عن موقف فكري متمثل في عدم قناعة بما جاء به الاقتصاد المؤسسي الجديد أو أنه بالضد من دور السوق في عملية التنمية (أنظر Chang, 2001b).

يمكن تلخيص جوهر النقاش الذي تبناه بالنقاط التالية:

أولا: إن العَلاقة بين المؤسسات والتنمية هي ليست عَلاقة باتجاه واحد كما تصورها أغلب أدبيات الاقتصاد المؤسسي الجديد، حيث يحصل ذلك عن طريق إقامة المؤسسات أولا التي سينتج عنها حصول التنمية، و إنما يمكن أن يأخذ ذلك اتجاهًا معاكسًا حيث تحصل التنمية الاقتصادية أولاً وما ير افقها من ارتفاع في مستوى المعيشة و انتشار التعليم وظهور لاعبين جدد

يمكـن أن تكـون أسـبابًا تقـف وراء تغييـر المؤسسـات القائمـة وتـدفع الى المطالبـة بمؤسسـات أفضـل منهـا. وبـذلك فهـو يجـد أن تجربـة البلـدان المتقدمـة تظهـر حصـول الحركـة باتجـاهين وليسـت مقتصرة على اتجاه واحد من المؤسسات إلى التنمية.

في هـذا السـياق يظهـر أن North (2005) أيضـاً قـد أقـرَّ بوجـود هكـذا عَلاقـة وإن جـاءت بشـكل ضـمني. وبـالرغم مـن الإقـرار بوجـود هكـذا عَلاقـة إلا أن Chang يبـدو وكأنـه لـم يعتبـر ذلـك كافيًا، ليعـود ويؤكـد وجـود ذلـك القصـور كونـه لـم يـنعكس فعـلا بحيـث يعطى الاهتمـام المطلـوب من قبل الباحثين وبما ينعكس في الأبحاث المنجزة.

ثانيـا: إن الاقتصـاد المؤسسـي الجديـد يعطـي أهميـة كبيـرة لموضـوع حمايـة حقـوق الملكيـة الخاصـة، الأمـر الـذي يتطلـب تحديـدًا لمـا هـو المقصـود بحقـوق الملكيـة أولا، والأخـذ بعـين الاعتبـار أن طبيعـة حقـوق الملكيـة الموجـودة يمكـن أن تكـون مختلفـة بـين بلـد وآخـر حسـب الظـروف الخاصـة بـذلك البلـد ومرحلـة التطـور الـذي يمـر بهـا. ويضـرب بهـذا الصـدد مـثلًا في الملكيـات الكبيـرة للأراضـي الزراعيـة في اليابـان والتي كانـت حتى الحـرب العالميـة الأولى السـبب وراء نمـو وتطـور الزراعـة، عنـدما كـان المـالكون يشـاركون في عمليـة الإنتـاج بأنفسـهم ويسـتثمرون في التكنولوجيـا وتحسـين أسـاليب الـري، ولكـن تلـك الملكيـات تحولـت إلى عـائق في وقـت لاحـق عنـدما غـاب مـلاك الأراضـي عـن الأرض وأصـبحوا غيـر مهتمـين بالاسـتثمار بهـا الأمـر الـذي حـال دون حصـول ارتفـاع في الإنتاجيـة الزراعيـة. وهنا أصبح موضوع إعادة النظر في الملكية الزراعية أمرًا له فائدة اقتصادية.

ثالثا: إن هنالك الكثير من التركيز على البحوث الكمية القياسية والتي تستخدم تقنيات الانحدار المقطعي والذي يتم عبر اختيار عينة تشمل على مجموعة من البلدان. وفي الوقت الذي يعتقد بأن هكذا دراسات لا يمكن التعويل على نتائجها بشكل مؤكد، نجد أنه بالمقابل يؤكد على ايلاء الاهتمام بالحالة الدراسية (Case Study) أيضاً، من خلال الأخذ بالنماذج القياسية التي تتعامل مع بلد ما حصرا، حيث يعزز ما يتم الحصول عليه من نتائج من خلال نقاش يغطي بقدر أكبر من التفصيل الجوانب المختلفة بالحالة موضوع الدراسة سواء في الجوانب التاريخية والاجتماعية وغيرها.

يعطـي الاقتصـاد المؤسسـي الجديـد أهميـة كبيـرة لموضـوع حمايـة حقـوق الملكيـة الخاصـة، مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار أن طبيعـة حقـوق الملكيـة الموجـودة يمكـن أن تكـون مختلفـة بـين بلـد وآخـر حسب الظروف الخاصة بذلك البلد ومرحلة التطور الذي يمر بها.

بخصوص الجانب المتعلق بقياس المؤسسات، لابد من القول ابتداءً بأن هنالك العديد من المؤشرات والتي تتولى جهات مختلفة إعدادها واحتسابها ومن ثم نشرها (انظر الطلافحة، 2013). وكون إن الوقوف أو مناقشة المنهجية المعتمدة لهذه المؤشرات وتقيمها هي ليست في نطاق اهتمام هذه الورقة، ولكن من المفيد الإشارة إلى مسألة مدى قدرة تلك المؤشرات على قياس المؤسسات. وفي هذا الخصوص نجد أن Voigt (2013) يشير إلى واحدة من تلك المؤشرات الشائعة التداول وعلى نطاق واسع، ألا وهي مؤشرات الحوكمة والتي يتولى البنك الدُّوَليّ نشرها بشكل سنوي منذ عام 1996 (انظر Kaufmann and Kraay 2023). تشتمل مؤشرات الحوكمة على خمس مؤشرات كالتالي: التعبيروالمسائلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، فعالية الحكومة، جودة العملية التنظيمية، سيادة القانون، الحد من الفساد والتي تتراوح أقيامها بين 2.5 كأعلى قيمة و- 2.5 كأدنى قيمة.

هنا نقف عند رأي Voigt (2013)، والذي أوضح بصريح العبارة انه لا يمكن إنكار بأن تلك المؤشرات هي محل انتقاد والذي يتعلق بشكل رئيس بانها ليست قائمة على تحديد واضح للمفاهيم، ولكن على تعاريف ضمنية لمفاهيم متنوعة. وهي في ذلك تستند على نتائج للمسوحات المتوفرة، وبالتالي فهي عرضة للتغير من وقت لأخر، الأمر الذي يجعل من النتائج المتحصل عليها عند المقارنة بين فترات زمنية مختلفة نتائج لا يمكن التعويل عليها.

وعندما ننتقل إلى Stevens and Dietsche (2007)، نجد أنهما أوردا جملة من الملاحظات الجوهرية التي يمكن القول بأنها تتبنى مسارًا نقديًا مشابه في المضمون لمراجعة Chang، ولكنها معنية أكثر بالبلدان الغنية بالموارد النفطية. نجد أن Stevens and Dietsche (2007) قد أجملا ملاحظاتهما - الناتجة عن مخاوف حقيقية - في كون أن المؤسسات هي الحل في أربعة نِقَاط رئيسية يمكن تلخيصها وكما يلي:

أولا: إن اختلاف المؤسسات القائمة بين بلد وآخر قد لا يحول دون الحصول على نتائج جيدة بذات المستوى في كلا البلدين. وخير مثال يضرب بهذا الصدد هو البلدان الصناعية المتقدمة، بالرغم مما تمتلكه تلك البلدان من ترتيبات مؤسسية مختلف بعضها عن البعض الآخر، فإن الاختلاف في تلك الترتيبات لم يقف حائلًا دون اعتبارها ذات نوعية جيدة. كذلك فإن وجود ترتيبات مؤسسية مماثلة لا يقود بالضرورة الى تحقيق نتائج مماثلة. وفي هذا الصدد توجد العديد من الأمثلة على بلدان نامية استوردت أو استحدثت مؤسسات مشابهة لأخرى موجودة في الدول المتقدمة، ولكن لم ينتج عنها النتائج الإيجابية المتوخاة. فيمَا نجد بالمقابل أن بعض الاقتصادات الناشئة في شرق آسيا قد طورت ترتيبات مؤسسية خاصة بها، واستطاعت تحقيق نتائج إيجابية ملموسة لا يمكن إنكارها. وهذا قاد المؤلفان إلى التساؤل حول مدى توفر مقياس موضوعي يمكن التعويل عليه عند تقييم نوعية المؤسسات.

ثانيا: هنالك مسألة الأخذ بالجانب الموضوعي عند تقييم المؤسسات أيضًا، فقد ينتج عنه توصيف المؤسسات خاضعا أو متحيزا بشكل أو بآخر لمنظور إيديولوجي معين أكثر من كونه مستندًا على الجانب المعرفي المجرد ويدخل في هذا الصدد ما يتعلق بالنتائج المترتبة عن الاخذ بالديمقراطية كمنهج للحكم.

ثالثا: في البحث الكمي عادة ما يستعان بعدد من المؤشرات والتي لم يتم تصميمها واحتسابها أصلا بقصد قياس نوعية المؤسسات القائمة. ويأتي في مقدمة تلك المؤشرات مؤشر المخاطر السياسية والذي يصدر ضمن International Country Risk Guide، فتلك المؤشرات تقوم على استطلاع لآراء الخبراء، لذلك فإنها لم تصمم - وبشكل لا يقبل الشك - لأغراض الدراسات المقارنة.

رابعا: لا يوجد ما يبين كيف يمكن أن يحصل التغيير المؤسسي على أرض الواقع. وهذا يفرض بالنتيجة في التحليل الكمي أن تُعامل نوعية المؤسسات كمتغير معتمد بدلاً من أن تكون متغيرًا مستقلًا.

وفي الوقت الذي نجد فيما جاء من ملاحظات تستحق أن تأخذ بنظر الاعتبار عند التعليق على النتائج المستخلصة من تطبيق النماذج القياسية، فإن ذلك يبين أيضاً الحاجة إلى الاستعانة بأكثر من مؤشر عند إجراء البحوث التطبيقية القياسية. بإضافة الى ذلك المسألة المتعلقة بعدم وجود مؤشر منفرد يمكن استخدامه لبيان التطور أو التراجع المؤسسي الحاصل عبر الزمن. وهذا يمثل واحدًا من التحديات الرئيسية التي تواجه الباحثين في هذا المجال.

4. الخاتمة

في الوقت الذي رحلت بعض من الأسماء البارزة المنسوبة للاقتصاد المؤسسي الجديد، نجد في الوقت نفسه أن البعض الآخر من جيل الآباء المؤسسين أو تابعيهم قد كبروا في السن وقلَّ العطاء البحثي عند عدد من هؤلاء مقارنة بالسابق، وإن كان لا يزال مستمرًا عند آخرين حتى يومنا هذا. ومع ذلك يمكن القول بأن الاقتصاد المؤسسي الجديد كان ولا يزال يمتلك قدرا كبيرًا من القوة والزخم في الأوساط الأكاديمية والبحثية، فنجد على سبيل المثال أن الأجندة البحثية لا تزال غنية بالعديد من المواضيع الجديرة بالبحث والتقصي. وقد يكمن واحد من عناصر استمراريته في المستقبل هو ما يمتلكه من جاذبية في حقل العلوم الاجتماعية، وما يشكله أيضا من عنصر جذب للعديد من الباحثين الشباب وصانعي القرار في الدول النامية (Menard and Shirley, 2014).

يمكن القول بأن الاقتصاد المؤسسي الجديد كان ولا يزال يمتلك قدرا كبيرًا من القوة والزخم في الأوساط الأكاديمية والبحثية، فنجد على سبيل المثال أن الأجندة البحثية لا تزال غنية بالعديد من المواضيع الجديرة بالبحث والتقصي.

قدمت هذه الورقة مراجعة نقدية للمدرسة المؤسسية الحديثة وذلك بالتركيز على المنهج المؤسسي التاريخي المعنى بتناول أسباب النمو والرخاء من عدمه في بلدان العالم المختلفة وعلى الأمد الطويل. كما تناولت الورقة كذلك العديد من الجوانب النظرية المتعلقة بالاقتصاد المؤسسي الحديث وعلاقته بالتنمية، حيث سلطت الضوء على عدد من جوانب القصور، والتي يمكن أن يكون لها انعكاس على النتائج المستخلصة ولاسيما في مجال البحوث الكَمّيَّة. وقد جاء في مقدمة ذلك الجانب المتعلق بالمؤشرات المتاحة لجمهور الباحثين. وحيث أن نطاق اهتمام الورقة يجب ألا يقتصر على بيان ذلك فقط، و إنما أن تخطو خطوة الي الأمام في البحث عن كيفية تجاوز ذلك القصور، ولاسيما فيما يخص المؤسسات والتنمية في العالم العربي، نجد من الضرورة الإشارة هنا إلى بعض المحاولات بهذا الصدد، حيث سبق وأن قامت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لغرب آسيا (الاسكوا)، باحتساب ونشر مؤشرات لعدد من الدول العربية المتأثرة بالنزاع وهي العراق، لبنان، السلطة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، السودان واليمن، والتي غطت المدّة الزمنية (1997-2008) (Kler et al, 2011). ولكن يبدو ان الاحتساب قد توقف ولم يستمر لسبب أو لآخر. وجاءت بعد ذلك محاولة جديدة والتي اضطلعت بها مجموعة بحثية منسوبة إلى (الاسكوا) أيضا، حيث وضعت اللبنات الأولى لبناء مؤشر للحوكمة في البلدان العربية والذي نشر بعنوان" نحو مؤشر حوكمة عربي" (ESCWA, 2021).

إن هكذا محاولات تستحق الاهتمام والدعم المطلوب كون ما ينتج عنها هو احتساب وتطوير مؤشرات خاصة بالأقطار العربية، وبتحقيق ذلك، فإن الفائدة ستكون على مستويين. الأول، أنها توفر مؤشرات اضافية يمكن أن يستعين بها الباحثين في المنطقة وعدم الاقتصار على ما تقدمه المؤسسات والمنظمات الدولية. وعلى مستوى آخر، نجد أن الفائدة ستمتد لتعود بالفائدة على صانع القرار لما تقدمه من معلومة مفيدة توضح مدى التطور او التراجع المؤسسي الحاصل في تلك البلدان. وبذلك فإن توفر المؤشرات سيتيح مجالًا لتجاوز حالة ابتعاد عدد من الاقتصاديين عن الاخذ بمنهج الاقتصاد المؤسسي الجديد لأسباب تتعلق بطبيعة المؤشرات المتوفرة (فويت، 2016)، وهذا ينطبق بطبيعة الحال على المنطقة العربية ايضا. كما أنها ستوفر بديلا مجانيا للباحثين، كون أن البعض من المؤشرات تقوم باحتسابها ونشرها جهات تطالب بمبالغ مالية مقابل توفيرها للباحثين، وهو أمر يضع قيودا على حرية الباحث ويقلل من المساحة

المتاحة له عند اختيار المؤشرات، وسيترتب على ذلك بالضرورة محددات عند بناء النماذج القياسية وبالتالي على النتائج المتحققة.

قد يكون أحد المقترحات العملية هو النظر بشأن انشاء نوع من الشراكة بين المراكز البحثية في المنطقة العربية والتي تتصدى لموضوع احتساب المؤشرات وتوفيرها للمهتمين.

أما الأمر الأخير فهو الحاجة الماسة إلى إعطاء أولوية إلى موضوع تبني برنامَج يتولى تَرْجَمَة أدبيات الاقتصاد المؤسسي الجديد. وهذا يتطلب أن يتم إيلاء الموضوع الاهتمام بحيث يدخل في أجندة المؤسسات البحثية بالإضافة إلى الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة.

المراجع العربية

اسيموجنود. وروبنسون جيمس أ. (2015). لماذا تفشل الامم: أصول السلطة والازدهاروالفقر، ترجمة بدران حامد، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية: القاهرة.

الأمام، عماد (2005). 'المؤسسات والتنمية'، سلسلة جسر التنمية، العدد 42، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

أمين، جلال (2001). كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، دار الهلال: القاهرة.

الشربيني، ابراهيم زكريا (2020). الاقتصاد المؤسسي الجديد ودورة في دعم التنمية في البلدان النامية ومنها مصر. مجلة البحوث التجارية، المجلد 42، العدد 1، ص ص 141-196.

الطلافحة، حسين (2005). 'سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية'. سلسلة جسر التنمية، العدد 46، المعهد العربي للتخطيط: الكويت.

فويت، ستيفن (2017). الاقتصاد المؤسساتي، الطبعة الأولى، ترجمة مصطفى سرور، المتوسط: ميلانو.

مصباحي، فاطمة الزهراء ومحمدي، فاطمة الزهراء (2018). المؤسساتية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ص.ص 178-186.

نورث، دوغلاس سي.، واليس جون جوزيف، وينغاست باري ر. (2016). في ظل العنف: السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية. ترجمة كمال المصري، سلسلة عالم المعرفة، العدد 433، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت.

المراجع الانجليزية

Acemoglu, Daron and James A. Robinson (2012). Why Nations Fail: the origins of power, prosperity, and poverty. London: Profile Book.

Acemoglu, Daron and James A. Robinson, (2019). Rents and economic development: the perspective of Why Nations Fail. Public Choice, 181, 1/2: 13–28 doi.10.1007/s11127- 019-00645-z

Aoki, M. (1996). Towards a comparative institutional analysis: motivations and some tentative theorizing. The Japanese Economic Review, 47, 1-19.

Azfar, O. (2002). The NIE Approach to economic development: An analytical primer, Forum Series on the Role of Institutions in Promoting Growth, The IRIS Center at the University of Maryland. Retrieved from

http://www.iris.umd.edu/Reader.aspx?TYPE=FORMAL_PUBLICATION&ID =70843195- 11ce-426b-b8ff-bb0076128693.

Barzel, Y. (2002). A theory of the state: economic rights, legal rights, and the scope of the state. Cambridge: Cambridge University Press.

Batatu, H. (1978). The old social classes and the revolutionary movements of Iraq (Vol. 13). Princeton, NJ: Princeton University Press.

Bates, R. (2018). The Development Dilemma: Security, Prosperity, and a Return to History. Princeton University Press.

Boettke, P., & Fink, A. (2011). Institutions first. Journal of institutional Economics, 7(4), 499-504

Chang, H. (2011). Institutions and economic development: theory, policy and history, Journal of Institutional Economics. 7(4), 473–498.

Chang, H. J. (2011). Reply to the comments on 'Institutions and economic development: theory, policy and history'. Journal of Institutional Economics, 7(4), 595-613.

Chang, H. J. Understanding the Relationship between Institutions and Economic Development-Some Key Theoretical Issues. Paper presented at the WIDER Jubilee conference, 17-18 June, 2005, WIDER, Helsinki, Finland.

Economic and Social Commission for Western Asia (2021). Towards an Arab governance index.

Available at www.unescwa.org/publications/arab-governance-index

Eggertsson, T. (1996). A Note on the Economics of Institutions. Empirical studies in institutional change, 6-24.

Eggertsson, T. (2005). Imperfect institutions: possibilities &limits of reform, (4th ed.), Michigan: University of Michigan Press.

El-Joumayle, O. A. (2016). Economic growth, abrupt institutional changes and institutional policies: The case of an oil-exporting country. International Journal of Contemporary Iraqi Studies, 10(1-2), 105-137.

El-Joumayle, O. A., & Yousif, B. (2019). The political economy of property rights in monarchical Iraq: the quest for land reform 1944–1958. Journal of Institutional Economics, 15(5), 915-931.

Engerman, S. L., & Sokoloff, K. L. (2008). Debating the role of institutions in political and economic development: theory, history, and findings. Annu. Rev. Polit. Sci., 11, 119-135.

Furubotn, E. G. & Richer, R. (2005). Institutions and economic theory: The contribution of the new institutional economics, (2nd ed.), Ann Arbore, Michigan: The University of Michigan Press.

Gagliardi, F. (2017). Institutions and economic change. Journal of comparative economics.45,213-215

Glaeser, E. L., La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., & Shleifer, A. (2004). Do institutions cause growth? Journal of economic Growth, 9, 271-303.

Haldane, A. (2013). Why institutions matter (more than ever). In Speech delivered at Centre for Research on Socio-Cultural Change (CRESC) Annual Conference, School of Oriental and African Studies, London. Available at: www.bankofengland.
co.uk/publications/Documents/speeches/2013/speech676.pdf.

John, D. J. (2007), 'Oil abundance and violent political conflict: A critical assessment', The Journal of Development Studies, 43:6, pp. 961-86.

Kaufmann, D. Kraay A. (2023). Worldwide Governance Indicators, 2923 Update. Available at www.govindicators.org, Accessed on 19.10.2023.

Keping, Y. (2018). Governance and good governance: A new framework for political analysis. Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, 11, 1-8.

Kingston, C., & Caballero, G. (2009). Comparing theories of institutional change. Journal of Institutional Economics, 5(2), 151-180.

Kler, P., Carmignani, F., Ghazi-Boullion, A. and Bou Ali, M. (2011), 'Trend and impacts in conflict setting: conflicts and MDGS', No. 2, http://www.escwa.un.org/divisions/ecri_editor/Download.asp?table_name=ecri
_ projects&field_name=id&FileID=48. Accessed 16 January 2024.

Kohn, M. (2009). Economic development and growth: A survey. Cato Journal, 29(2), 237-246.

Lewis, W. A., (1984). The state of development theory. American Economic Review, 74(1),1-10.

Libecap, G. D. (1989). Contracting for Property Rights. Cambridge: Cambridge University Press.

Lin, J. Y. and Nugent, J. B. (1998), 'Institutions and economic development', in J. Behrman and T. N. Srinivasan (eds), Handbook of Development Economics, vol. III, chapter 38, North Holland: Elsevier, pp. 2302-70.

Matallah, S. (2020). Economic diversification in MENA oil exporters: Understanding the role of governance, Resources Policy, 66, 101602,https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2020.101602

Ménard, C. (2001). Methodological issues in new institutional economics. Journal of economic methodology, 8(1), 85-92.

Ménard, C. (2018). Research frontiers of new institutional economics. RAUSP Management Journal, 53, 3-10.

Ménard, C., & Shirley, M. M. (2014). The future of new institutional economics: from early intuitions to a new paradigm? Journal of Institutional Economics, 10(4), 541-565.

Nabli M. K. & Nugent J. (1989). New institutional economics and development: An introduction. In Nabli and Nugent (Ed.), The new institutional economics and development: Theory and applications to Tunisia, Amsterdam: North-Holland.

North, D. C (1990). Institutions, institutional change and economic performance (24th ed.), New York, NY: Cambridge University Press.

North, D. C. (1994). Institutions matter. Economic History, 9411004, 361.

North, D. C. (2003). The role of institutions in economic development. Discussion paper series No.2003/2, Geneva, Switzerland: UNECE.

North, D. C. (2005). Understanding The Process of Economic Change. Princeton University Press. .

North, D. C. (2008). The Foundation of New Institutional Economics. Presentation at Center for International Private Enterprise Development Institute, http://developmentinstitute. org.

North, D. C. 1991. "Institutions." Journal of Economic Perspectives, 5 (1): 97-112. DOI: 10.1257/jep.5.1.97

North, D. C., Wallis, J. J., & Weingast, B. R. (2009). Violence and social orders: A conceptual framework for interpreting recorded human history. New York, NY: Cambridge University Press.

North, D.C. (1995). The new institutional economics and third world development in Harriss, J. Hunter and Colin M. Lewis (Eds.), The new institutional economics and third world development (pp. 17-26). New York, NY: Routledge.

North, D.C. (1998). Institutional and Economic Change. Distinguished lecture Series 12, Cairo: The Egyptian Centre for Economic Studies

Nye, J. (2008). Institutions and institutional environment in E. Brousseauand and J.-M. Glachant (Eds.), New institutional economics: A guidebook (pp. 67-80). New York NY: Cambridge University Press.

Opper, S (2008). New institutional economics and its application on transition and developing economics. In E.Brousseauand J-M Glachant (Eds.), New institutional economics: A guidebook, (pp.389- 406) , New York NY: Cambridge University Press.

Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) (2008), 'Annual Statistical Bulletin', Public Relations and Information Department, Vienna.

Pejovich, S. (1999). The effects of the interaction of formal and informal institutions on social stability and economic development. Journal of Markets and Morality 2 (2): 164-81.

Raudla, R. (2019). Institutional Economics. In: Marciano, A., Ramello, G.B. (eds) Encyclopedia of Law and Economics. Springer, New York, NY. https://doi.org/10.1007/978-1-4614-7753-2_56

Rutherford, M. (1995). Institutions in economics: the old and the new institutionalism. Cambridge University Press.

Stevens, P., & Dietsche, E. (2008). Resource curse: An analysis of causes, experiences and possible ways forward. Energy Policy, 36(1), 56-65.

Tang, S. (2022). The institutional foundation of economic development. Princeton: Princeton University Press.

Urbán, L. (1997). Privatization as institutional change in Hungary. In The Political Economy of Property Rights, 239-55. .Cambridge, Cambridge University Press,

Van Bavel, B. (2015). History as a laboratory to better understand the formation of institutions. Journal of Institutional Economics, 11(1), 69-91.

Voigt, S. (2018). How to measure informal institutions. Journal of Institutional Economics, 14(1), 1-22.

World Bank (2014), 'Commodity markets', http://go.worldbank.org/4ROCCIEQ50. Accessed 10 July 2016.

World Bank. (2002). World development report 2002: Building institutions for markets. The World Bank.

Yousif, B., & El-Joumayle, O. (2022, August). The Dynamics of Protest Movements in Iraq: An Institutional Approach. Economic Research Forum (ERF).

Zweynert, J. (2009). Interests versus culture in the theory of institutional change? Journal of institutional economics, 5(3), 339-360.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون

فعالية أسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. أحمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	د. إبراهيم أونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. أحمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية	د. حسين الطلافحة	المائة والثالث عشر
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	د. وليد عبدمولاه	المائة والرابع عشر
سياسات التنافسية	أ. صالح العصفور	المائة والخامس عشر
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة	د. محمد أمين لزعر	المائة والسادس عشر
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي	أ. بلال حموري	المائة والسابع عشر
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية	د. أحمد الكواز	المائة والثامن عشر
اللامركزية وإدارة المحليات: تجادب عربية ودولية	د. محمد عمر باطويح	المائة والتاسع عشر
حدود السياسات الاقتصادية	د. أحمد الكواز	المائة والعشرون
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي	د. محمد أمين لزعر	المائة والواحد والعشرون
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والثاني والعشرون
التدريب وبناء السلوك المهني	د. فهد الفضالة	المائة والثالث والعشرون
المخاطر الاجتماعية	د. فيصل حمد المناور	المائة والرابع والعشرون
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والخامس والعشرون
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	المائة والثامن والعشرون
النمو الشامل	د. أحمد الكواز	المائة والتاسع والعشرون
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	د.نواف أبو شمالة	المائة والثلاثون
تطوير تمويل التنمية	د. أحمد الكواز	المائة والواحد والثلاثون
البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثاني والثلاثون
تمكين المرأة العربية في المجال التنموي	د. فيصل المناور	المائة والثالث والثلاثون
حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والرابع والثلاثون
الدول العربية وتنويع الصادرات	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والثلاثون
الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسادس والثلاثون
برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسابع والثلاثون
من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات	أ.د. حسين الطلافحه أ. عمر ملاعب	المائة والثامن والثلاثون
السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة	د. نواف أبو شماله	المائة والتاسع والثلاثون
الجدارة في العمل	د. فهد الفضالة	المائة والأربعون
التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. محمد باطويح	المائة والواحد والأربعون
التخطيط الاستراتيجي واستخدام بطاقات الأداء المتوازن في بناء ثقافة التميز في المؤسسات العامة	د. عوني الرشود	المائة والثاني والأربعون
المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثالث والأربعون
تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)	د.علم الدين بانقا	المائة والرابع والأربعون
العمل التطوعي والتنمية	د. فيصل المناور أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والخامس والأربعون
مرتكزات ومحددات اختيار الموقع للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والسادس والأربعون
تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية	أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والسابع والأربعون
استراتيجيات وسياسات الاستثمار في اقتصاد المعرفة في الدول العربية	د. محمد باطويح	المائة والثامن والأربعون
التعلم الريادي	د. علم الدين بانقا	المائة والتاسع والأربعون
المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الاقتصادية: أية مصداقية؟	أ. صفاء المطيري	المائة والخمسون
الحكومة الإلكترونية وجائحة (كوفيد- 19)	د. محمد أمين لزعر	
أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر	أ. عمر ملاعب	المائة والواحد والخمسون
مفاهيم ومصطلحات في مجال ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله أ. محمد عواوده	المائة والثاني والخمسون
إدارة المخاطر الاجتماعية: التخطيط وسبل المواجهة	أ.د. إيهاب مقابله د. سهيل مقابله أ. عمر ملاعب أ.د. فيصل المناور د. منى العلبان	المائة والثالث والخمسون المائة والرابع والخمسون

تطبيقات سياسات سوق العمل في الدول العربية والتجادب الدولية: الهيكل والأدوات والأداء المقارن	د. نواف أبو شماله	المائة والخامس والخمسون
تطوير العناقيد الصناعية	أ. د. وليد عبد مولاه	المائة والسادس والخمسون
بناء السياسات العامة	أ. د. فيصل المناور د. منى العلبان	المائة والسابع والخمسون
تيسير التجارة (المفهوم، المكاسب، التكاليف، ومؤشرات القياس)	أ.د. عقبة عبداللاوي د. خليفة خالدي	المائة والثامن والخمسون
التدريب أثناء الخدمة	أ.د. فهد الفضالة	المائة والتاسع والخمسون
الجوانب النظرية والتطبيقية للتميز المؤسسي- نماذج دولية رائدة	د. نواف أبو شماله	المائة والستون
دور الدبلوماسية الخضراء في تعزيز الحوكمة البيئية العالمية	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	المائة والواحد والستون
النمو الأخضر: مدخلاً لتحقيق التنمية المستدامة	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	المائة والثاني والستون
تحديد الاحتياجات التدريبية	أ.د. فهد الفضالة	المائة والثالث والستون
البصمة البيئية والقدرة الحيوية: مفاهيم أساسية وإسقاطات علي واقع الدول العربية	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	المائة والرابع والستون
سياسات تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية: تجربة المغرب الأخضر	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والستون
المسؤولية المجتمعية بين الإلزام والالتزام	د. محمد باطويح	المائة والسادس والستون
الأزمات المالية والاقتصادية: نظرة تاريخية في أنواعها ومسبباتها	أ.د. وليد عبدمولاه	المائة والسابع والستون
المؤشرات الرئيسية لتقييم بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	أ.د. إيهاب مقابله د.ماهر المحروق	المائة والثامن والستون
نحو فهم أفضل لدور المؤسسات في عملية التنمية	د.عمر الجميلي	المائة والتاسع والستون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهد العربي للتخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: (965) 22093080

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: